

تقرير

«مكافأة» جديدة على سلوكها المتهور سلامة يفتح للمصارف «مزراب» دعم الفوائد

لم يكتف حاكم مصرف لبنان رياض سلامة بمنح المصارف غطاء واسعا لرفع اسعار الفوائد على الودائع بالليرة، وبتخفيف الغرامات المترتبة عليها بسبب تجاوزاتها في شراء الدولار، بل قرر ايضا دعم الفوائد، في خطوة ستكون لها تبعات خطيرة مع فتح هذا «المزراب»

محمد وهبة

«دعم الفوائد» هو «المزراب» الجديد الذي فتحه حاكم مصرف لبنان رياض سلامة لفرش مئات المليارات تحت اقدام المصارف وكبار المودعين، بعد الهندسات المالية المنفذة في 2016 و2017. الذريعة لتبرير هذا الدعم هي حماية الليرة من موجة الطلب على الدولار التي بدأت بعد استقالة رئيس الحكومة سعد الحريري في الرابع من الشهر الجاري واحتجازه في السعودية مع عائلته. فقد تبّلت المصارف من سلامة، في اللقاء الشهري الذي عقد أول من أمس في حضور نواب الحاكم وأعضاء لجنة الرقابة على المصارف، «استعداد مصرف لبنان لتحمل الكلفة الإضافية للفوائد التي قد تترتب على المصرف في حال حافظ المودع على الوديعة بالليرة عند استحقاقها لفترة لا تقل عن ثلاثة أشهر».

وبحسب مصادر مصرفية مطلعة، فإن مزراب سلامة غير قابل للضبط شأنه شأن كل آليات الدعم التي انطوت على هدر للمال العام، فضلاً عن الكلفة الكبيرة لمواجهة الطلب على الدولار في ظل محدودية الإجراءات المتخذة منذ بداية الأزمة (منع حسم السندات، الدفع الفوري لشراء الدولار، منع تحريك الحسابات المجمدة). وتوضح المصادر أن الحاكم أوعز الى مديرية العمليات المالية بأن تدفع للمصارف 3% على كل وديعة تتمكن من إبقائها مجمدة لثلاثة أشهر، في ظل صعوبة التأكد من وجود استفادة غير مشروعة من الدعم بسبب خضوع الودائع للسرية المصرفية. وبحسب محضر اللقاء الموزع أمس والذي يحمل الرقم 2017/412، جاء عرض سلامة في سياق نقاش التطورات في السوق النقدية. وأشار المحضر إلى أن النقاش تركّز حول التطورات في أسواق النقد، «وشدّد الحاكم على استمرار سياسة تثقيت الليرة وعلى قدرة مصرف لبنان بما لديه من إمكانيات على حماية سعر صرف الليرة. وأكد على هذه السياسة في الاتصالات التي أجراها مع رئيس الجمهورية (ميشال عون) ودولة الرئيس (نبيه بري)، كما أكد بنتيجة الاتصالات التي أجراها أو تلك التي تلقاها من الجهات الخارجية، بما فيها خصوصاً الجهات الأميركية، حرصها جميعاً على عدم تعريض الاستقرار في لبنان لأي اهتزاز، ورأى أنه لم تخرج أموال تذكر خلال فترة الأزمة». وأضاف المحضر أنه «يُستخلص من النقاش المطول في شأن الأوضاع

القائمة في سوق القطع والفوائد، ثلاثة أمور نامل أن تدرسها المصارف جيداً وأن تتصرف على أساسها:
- أولها أن مصرف لبنان لن يجري عمليات حسم لسندات الخزينة مع المصارف، وتعلم المصارف أن مثل هذه العمليات قد توقف منذ 2005/2006. ولاحظ سلامة أن المصارف أقرضت أكثر من 80% من ودائعها بالليرة في أواخر 2016 وطيلة 2017 ما خلق فجوة في الأجل.

- ثانيها أن مصرف لبنان على استعداد لتحمل الكلفة الإضافية بالفوائد التي قد تترتب على المصرف في حال حافظ المودع على وديعته بالليرة اللبنانية عند استحقاقها، لفترة لا تقل عن ثلاثة أشهر. ويمكن للمصارف أن تراجع بهذا الخصوص مديرية العمليات المالية في مصرف لبنان للاتفاق معها على آلية مساهمة مصرف لبنان في الكلفة الإضافية لكل مصرف. بكلام آخر شجع الحاكم المصارف على توسيع هوامش الفوائد بين الدولار والليرة، وشدّد على ضرورة التزام مدراء الفروع بتعليمات واضحة من إدارات المصارف لتشجيع منح احتفاظ العملاء بودائعهم المحزرة بالليرة، ومدراء الفروع

قلق مصرفي من العرب

يستغرب المصرفيون تصريحات وزير الخارجية السعودي عادل الجبير التي أطلقها قبل يومين من اسبانيا بالإشارة إلى أن حزب الله اختطف النظام المصرفي اللبناني. فهذا التصريح يأتي موازياً للتعديلات المطروحة من الإدارة الأميركية على قانون تجفيف منابع تمويل حزب الله والرامية إلى توسيع العقوبات المفروضة على القطاع المصرفي. وبحسب المصرفيين، فإن مثل هذا التصريح يتطلب مواجهة كاملة مع اللوبي السعودي الذي ينشط حالياً لدى الإدارة الأميركية لمنع التعديلات المطروحة زخماً أقوى، بعدما كان الجانب اللبناني قد عمل لأشهر من أجل تخفيف وطأة التعديلات. ورغم «كذب هذا الكلام»، على حدّ تعبير أحد المصرفيين، ورغم أنه «ليست لدى الجبير القدرة على الاطلاع على حسابات المصارف بسبب السرية المصرفية»، إلا أنه يكتسب بعداً أخطر بعد صدور بيان الجامعة العربية الذي ربط بين حزب الله والقطاع المصرفي اللبناني.

تقرير

الإعدام لطارق، يتيم: الحياة لن

محمد نزال

لن تحصل جرائم قتل بعد الآن في لبنان. صدر الحكم، أمس، بإعدام طارق يتيم. كثيرون من الذين أرادوا له هذه العقوبة، على مدى أكثر من عامين، كانوا يُردّدون أنّ الحكم بالإعدام سيوقف، أو أقله سيقلل، جرائم القتل في المجتمع. الآن ستصبح الحياة أجمل؟ لا حاجة هنا للدخول في نقاش أخلاقيّة هذه العقوبة، هذه الجدليّة المُستهلكة، بلا نتيجة، إنما لا بدّ من الإشارة إلى أن تنفيذ الإعدام فُعلّق في لبنان منذ نحو 14 عاماً. وكيل الراحل جورج الريف يعرف، أكثر من سواه، هذا الأمر جيّداً، لكنّه مع ذلك كان يُصنّف في كلّ جلسات المحاكمة على طلب الإعدام. السجن المؤبّد لا يكفي، رغم



اركاڤيو ايسكوفيلك - كوستاريكا

بسموح للمصارف باتخاذ مراكز قطع مكشوفة ومؤقتة، ويصب هكذا تدبير في استقرار سوق القطع». إنذاراً، المصارف لن تدفع قرشاً واحداً للمساهمة في الحفاظ على الاستقرار النقدي، بل ستلتقي «هدية» من مصرف لبنان على السلوك المتهور الذي قامت به من خلال توظيف 80% من أموالها بالليرة، فضلاً عن أنه ستكون لديها الفرصة لاستفادة غير المشروعة من آلية الدعم المقررة. وخطورة مثل هذا الدعم أنه يؤدي إلى شرعنة السوق السوداء التي بدأت مع انفجار أزمة استقالة

على هذا الصعيد دور أساسي. - ثالثها أن المجلس المركزي لمصرف لبنان سيدرس في جلسته المقبلة موضوع الغرامات التي نصّت عليها التعاميم والإجراءات المعمول بها في ما خص تجاوز مراكز القطع العملائية في اتجاه تخفيفها والتعامل الملائم مع التجاوزات ما

لقرار تبعات خطيرة، فمع الوقت ستبدأ المصارف برفع أسعار الفوائد على التسليفات والقروض بالليرة

كون المحكوم عليه، في ظلّ تعليق التنفيذ، سيقضي واقعاً عقوبة المؤبّد. المسألة أصبحت عرفاً شكلياً. لم يعد مُهمّاً أن تُنفذ العقوبة، أن يُقتل المدان، إنما يكفي أن يصدر ذلك عن المحكمة، لفظاً، ليخرج المتضرر منتصراً؛ لقد حصلنا عليها. ما معنى أن يستمر الحكم بالإعدام في لبنان، بل المطالبة به ولو صورياً، في ظل تعليق التنفيذ؟ إنه جزء من مشهد العتب في يوميات بلادنا. إنّها مرحلة وسط (ما بين الجنّة والنار). هكذا يُمكن أن تُفلسف عالمياً، ولها من يُشجع، إنّما في لبنان، حصاراً، ستكون لها فلسفات إضافية: طائفة المحكوم عليه. هذا حكاية طويلة. المهم، أصدرت محكمة جنابات بيروت، برئاسة القاضي طارق بيطار وعضوية المستشارين ميري